(١٦٣١) وعن على أنه قال : إذا قال الرّجلُ لاّمرأته : لم أجدك عَذْرَاء ، فلاحد عليه لأن المُذْرَة تذهب من غير الوطْء . قال جعفر بن محمد (ع) : ويؤدّب ، يعنى إذا كان الأمرُ على خلاف ما قال . أو أرّادَ به الشّم والتعريض. مثل أن يكون ذلك في شرّ جري بينهما أو مراجعة كلام كان فيه تعريضٌ .

(١٦٣٢) وعن على وأبي عبد الله (ص) أنَّهما قالا : مَن قذف المُلاعَنةَ أَو ابنها جُلِد حدًّ القاذفِ .

(ص) أنَّهما قالا : إذا عَفَا المقذوف عن المقاذف قبل المقذوف عن المقاذف قبل أنْ يرفعه إلى السلطان جاز عفوه ، ولم يكن له الرجوع عليه ، فإن رفعه إلى السلطان لم يجُز عَفْوُه .

الرَّجل (ع) أنه سُئل عن الرَّجل عند الله جعفر بن محمد (ع) أنه سُئل عن الرَّجل يقذف الطُّفل أو الطُّفلة أو المجنون ؛ فقال : لاحدَّ لمن لاحدَّ عليه ، ولكن القاذف آثمٌ ، وأقلّ ما في ذلك أن يكون قد كَذَب(١) .

(١٦٣٥) وعن على (ع) أنه قال : يُحَدُّ الولدُ إذا قذف والده ، ولا يُحَدُّ الولدُ إذا قذف الولدَ .

(١٦٣٦) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه سُئل عن الرَّجل يقول للرجل: يا لُوطي ، قال: إن كان قال لم أُرِد قدفه بذلك ، لم يكن عليه حدُّ لأَنه إنما نَسَبه إلى لوط ، وإن قال: إنَّك تعمل عمل قوم لوط ضُرِب الحدَّ.

(١٦٣٧) وعن على (ع) أنه قال : في الرَّجل يقذف الرَّجلَ بالأُبْنَةِ (٢)

⁽١) حش ى – من نختصر الآثار : وإذا قذف الطفل أو المجنون ، فلا شيء عليهما ويؤدب الطفل لأن لا يتجرأ على القذف .

⁽ ٢) حش ى - الأبنة النهمة بالفاحشة أى باللواطة .